جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

منهج ابن درستويه في إيراد الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية في (تصحيح الفصيح) دراسة وصفية

Ibn Durrustūyah's Methodology in Presenting Grammatical and Morphological Poetic Evidence in Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ: A Descriptive Study

إعـــداد

نورة بنت صالح بن عطية الزهراني

جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب، اللغة العربية (اللغويات)

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الثاني (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

منهج ابن درستويه في إيراد الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية في (تصحيح الفصيح) دراسة وصفية

نورة بنت صالح بن عطية الزهراني

قسم اللغة العربية (اللغويات)، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *nooorasaleh88@gmail.com*

الملخص

تناول هذا البحث منهج ابن درستويه في إيراد الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية في كتابه تصحيح الفصيح، من خلال دراسة وصفية تحليلية تستقصي طبيعة هذه الشواهد، ومواضعها، وكيفية توظيفها في خدمة الدلالة. وقد تبيّن أن ابن درستويه لم يقف عند الجانب النحوي أو التصريفي للشواهد، وإنما جعلها أداة لإيضاح المعاني وتعدد الدلالات تبعًا للسياقات المختلفة، مع الحرص على ضبط الألفاظ وتوثيق استعمالاتها الفصيحة. كما أظهر البحث موقفه من آراء النحاة، بين موافقة ومخالفة، وفق ما يقتضيه هدفه من التأليف، مع الجمع بين منهجي السماع والقياس.

الكلمات المفتاحية: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، الشواهد الشعرية النحوية، الشواهد الشعرية التصريفية، المنهج البصري.

Ibn Durrustūyah's Methodology in Presenting Grammatical and Morphological Poetic Evidence in Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ: A Descriptive Study

Noura bint Saleh bin Attia Al-Zahrani
Department of Arabic Language (Linguistics), Faculty of Arts, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: *nooorasaleh88@gmail.com*

Abstract :

This study examines Ibn Durrustūyah's methodology in citing grammatical and morphological poetic evidence in his work Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ through a descriptive and analytical approach that investigates the nature, placement, and semantic function of these citations. The findings reveal that Ibn Durrustūyah did not limit himself to the grammatical or morphological aspects of the cited verses; rather, he employed them as a means to clarify meanings and demonstrate the multiplicity of semantic interpretations according to varying contexts, with particular attention to the precise vocalization of words and documentation of their eloquent usage. The study also highlights his critical stance toward the opinions of earlier grammarians, alternating between agreement and disagreement as dictated by his authorial purpose, while combining both transmitted linguistic evidence (al-samāʿ) and analogical reasoning (al-qiyās).

Keywords: **Ibn Durrustūyah, Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ, grammatical poetic evidence, morphological poetic evidence, Basran methodology.**

مقدمة

تُعدّ الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية ركيزة أساسية في حفظ الفصاحة العربية وتوثيق الاستعمال الصحيح للألفاظ؛ إذ اعتمد عليها علماء اللغة قديمًا في الاستدلال على القواعد، وتوضيح المعاني، وتثبيت ما ورد عن العرب الفصحاء. ومن بين أعلام التراث اللغوي الذين أولوا هذه الشواهد عناية خاصة ابن درستويه النحوي البصري، الذي قدّم في كتابه تصحيح الفصيح منهجًا متميزًا يجمع بين التحليل النحوي والصرفي والدلالي، مع حرص على توثيق الفصيح من الكلام، وتصويب ما شاع من الخطأ على ألسنة الخاصة والعامة.

وتنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يتناول جانبًا لم يُدرس – بحسب علم الباحثة – دراسة مستقلة، وهو منهج ابن درستويه في إيراد الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية في (تصحيح الفصيح)، من خلال رصد طبيعة هذه الشواهد، ومواضعها، وأسلوبه في توظيفها لخدمة المعنى وتوضيح الدلالة، مع بيان مواقفه من آراء النحاة ومقدار التزامه بالمنهج البصري.

وقد جاء **اختيار هذا الموضوع** استجابةً للحاجة إلى إبراز إسهام ابن درستويه في مجال توظيف الشواهد الشعرية، وكشف منهجه الدقيق في الجمع بين السماع والقياس، وحرصه على سلامة اللغة، إلى جانب الرغبة في إثراء الدراسات اللغوية المعاصرة بمادة علمية موثقة من التراث العربي.

واعتمدت الباحثة في تناول الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية الواردة في تصحيح الفصيح، وتحليلها وفق سياقاتها اللغوية، مع المقارنة بآراء النحاة، وبيان ما تفرد به ابن درستويه من معالجات وآراء، وصولًا إلى الكشف عن السمات البارزة لمنهجه وأثره في خدمة الدرس اللغوي.

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن دراسة منهج ابن درستويه في توظيف الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية تمثل نافذة مهمّة لفهم طرائق العلماء في الاستشهاد وضبط الفصيح من الكلام، والكشف عن مدى وعيهم بأبعاد المعنى والدلالة. وقبل المضي في تحليل هذه الشواهد واستقراء منهجه فيها، كان من الضروري استعراض أبرز الجهود السابقة التي تناولت تصحيح الفصيح أو جانبًا من منهج ابن درستويه، للوقوف على ما قُدّم في هذا المجال، وتحديد موضع هذا البحث بين تلك الجهود، وبيان ما يميزه من جدة وإضافة.

الدراسات السابقة:

لم تسبق هذه الدراسة بدراسة أخرى مماثلة لها -حسب علم الباحثة- في دراسة منهج ابن درستويه في إيراد الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية في (تصحيح الفصيح) دراسة وصفية، ولكن ثمة دراسة تتشابه مع هذه الدراسة في جانب وتختلف عنها في جوانب أخرى، وهي:

- الزائدي، علي محمد علي المحجوب، (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، منهج ابن درستويه في كتابه تصحيح الفصيح، واستدراكاته اللغوية على ثعلب، رسالة ماجستير، إشراف علي الطاهر الفاسي، جامعة المرقب. وباستقراء الدراسة يظهر لنا أنها تهدف إلى الوقوف على منهج ابن درستويه في كتابه (تصحيح الفصيح)، وتتبع استدراكاته اللغوية على ثعلب في كتابه الفصيح، وهذه الدراسة تلتقي مع هذا البحث من الجانب النظري في ذكر نبذة موجزة عن ابن درستويه، وتختلف عنه في الجانب التطبيقي؛ لأنها تسلط الضوء على المنهج أو الاتجاه العام والسمة العالية -كما قال الباحث- التي سار عليها ابن درستويه في كتابه (تصحيح الفصيح)، ويشمل ذلك الجانب اللغوي، والنحوي، والصرفي، والدلالي، ومناقشة الشواهد بأنواعها (القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأشعار، والأمثال، والأقوال المأثورة).

وقد جاء البحث في مبحثين يسبقهما المقدمة والتمهيد، وذلك وفق الآتي:

- **المقدمة**.
- **التمهيد**: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ابن درستويه حياته وآثاره.

المطلب الثاني: تصحيح الفصيح.

- **المبحث الأول**: الشعر وضوابط الاستشهاد به.
- **المبحث الثاني**: منهج ابن درستويه في الاستشهاد بالشعر في الجانب النحوي والصرفي.
- **الخاتمة**.
- **المصادر والمراجع**.

التمهيد:

المطلب الأول: ابن درستويه حياته وآثاره

- **اسمه ومولده ووفاته.**

عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، يُكنى بأبي محمد [١]. ويُلقب بـ(ابن درستويه) وهو اسم فارسي يعني: (الكامل التام)، واختُلف في ضبط (درستويه) على وجهين:

- الوجه الأول: (دَرَستوَيه). بفتح الدال والراء، وهو ضبط الزبيدي [٢]، وابن ماكولا [٣]، والقفطي[٤].
- الوجه الثاني:(دُرُسْتُوْيَه). بضم الدال والراء، وهو ضبط السمعاني[٥]، والسيوطي [٦].

وضبط ابن ناصر الدين القيسي (ويه) على وجهين:

- الوجه الأول: (وْيَه) بضم ما قبل الواو، وتسكين الواو، وفتح الياء [٧].
- الوجه الثاني: (وَيْـه) بفتح ما قبل الواو، وفتح الواو، وتسكين الياء [٨]، قال السيوطي: إنَّ ضبط (وْيَـه) بضم ما قبل الواو، وتسكين الواو، وفتح الياء نحو:

---

(١) انظر الحموي، إرشاد الأريب: ٤/ ١٥١١.

(٢) انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ١١٦.

(٣) انظر ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٣/ ٣٢٢.

(٤) انظر القفطي، إنباه الرواة: ٢/ ١١٤.

(٥) انظر السمعاني، الأنساب: ٥/ ٣٣٦

(٦) انظر السيوطي، بغية الوعاة: ٢/ ٣٦.

(٧) انظر ابن ناصر، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: ١/٤٤٠.

(٨) انظر ابن ناصر الدين الدمشقي، المصدر السابق: ٤/ ٣٢.

(نِفطُوْيَه)، هي الصيغة المعتمدة عند أهل الحديث في كل اسم بهذه الصيغة، ولكن عدلوا عن ذلك لحديث ورد أن (وَيْه) اسم لشيطان [١].

ولد ابن درستويه في سنة مئتين وثمان وخمسين للهجرة [٢]. قدم مع والده – في صباه– من بلاد فارس، واستوطن بغداد إلى حين وفاته سنة ثلاث مئة وسبع وأربعين للهجرة [٣]، وقيل سنة ثلاث مئة ونيف وثلاثين للهجرة [٤].

- **شيوخه وتلاميذه**.

أخذ ابن درستويه اللغة والنحو عن: ابن قتيبة، والمبرد، وثعلب [٥]. وأخذ علوم الحديث من عدد من المحدِّثين في عصره منهم: عباس الدوري، يحيى بن أبي طالب، ويعقوب الفسوي، ومحمد الحُنيني، وغيرهم. [٦].

وتتلمذ على يديه عدد من أهل اللغة والنحو، والحديث، من أشهرهم: الكَرْماني، وأبو طاهر المقرئ، وأبو علي القالي، وغيرهم. أما تلامذته من أهل الحديث فأشهرهم: الصيرفي، والدارَقُطْني، وابن شاهين، وغيرهم [٧].

---

(١) انظر السيوطي، بغية الوعاة: ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر القفطي، إنباه الرواة: ٢/ ١١٤.

(٣) انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣٢. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ١١٦.

(٤) انظر ابن النديم، الفهرست: ٨٧.

(٥) انظر الحموي، إرشاد الأريب: ٤/ ١٥١١، والقفطي، إنباه الرواة: ٢/ ١١٣.

(٦) انظر ابن خالكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٣/ ٤٤. والذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣١.

(٧) انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣٢.

- **فضله وآثاره.**

تنوعت معارف ابن درستويه فجمع بين علوم اللغة، وعلوم النحو، وعلوم الحديث، وظهرت ثقافته على مصنفاته، قال عنه الزبيدي: "كان نظّارًا، له أوضاع، منها تفسيره لكتاب الجرميّ، تفنّن فيه، وجمع أصول العربية... ومنها كتابه في الهجاء، وهو فائت في معناه، غريب في مغزاه" (١)، وقال عنه الحموي: "أحد من اشتهر اسمه، وعلا قدره، وكثر علمه، جيّد التصنيف، مليح التأليف" (٢)، وأشاد به الذهبي وقال: "الإمام العلّامة، شيخ النحو... برَع في العربية، وصنّف التصانيف، ورُزق الإسناد العالي، وكان ثقة" (٣)،

وقد ترك ابن درستويه جملة من المُصنفات تنوعت في فنونها من: لغة، ونحو، وحديث، وعلوم القرآن، والأدب، والعروض، وغيرها. نذكر منها ما يأتي (٤):

أولًا: الآثار المطبوعة:

- تصحيح الفصيح، وهو موضوع الدراسة، وقد نُشر مرتين، الأولى بتحقيق عبد الله الجبوري، ونشر طبعة الإرشاد عام ١٩٧٥م، والثانية: بتحقيق محمد بدوي مختون، ونشر وزارة الأوقاف بالقاهرة عام ٢٠٠٤م.
- كتاب الكُتَّاب. وقد نُشر ثلاث مرات، الأولى: باعتناء الأب لويس شيخو، وطُبع في مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت عام ١٩٢١م، والثانية: كذلك باعتناء الأب لويس

---

(١) انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ١١٦.

(٢) الحموي، إرشاد الأريب: ٤/ ١٥١١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣١- ٥٣٢.

(٤) انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ١١٦. وابن النديم، الفهرست: ٨٧. والقفطي، إنباه الرواة: ٢/ ١١٣. والذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣٢. والسيوطي، بغية الوعاة: ٢/ ٣٦.

شيخو، وطُبع في المطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٢٧م. والثالثة: بتحقيق رمضان عبد التواب، وعبد الحسين الفتلي، ونشر دار الجيل ببيروت عام ١٩٩٢م.

- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال. بتحقيق عبد الحسين الفتلي، ونشر مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، عدد ١٧، عام ١٩٧٣م.
- حديث قس بن ساعدة الأيادي. بتحقيق محمد عزيز شمس، وقد طُبع ضمن مجموعة تُسمى (روائع التراث) تهتم بجمع التراث العربي، ونشر الدار السلفية عام ١٩٩١م.

ثانياً: الآثار غير المطبوعة:

- الإرشاد.
- الاحتجاج للفراء.
- تفسير قصيدة شُبيل بن عذرة.
- رسالة إلى نجيح الطولوني. في تفضيل العربية.
- الرد على من قال بالزوائد وقال يكون في الكلام حرف زائد.
- الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل.
- الرد على المفضّل في الرد على الخليل.
- معاني الشعر.
- الحيّ والميت.
- التوسط بين الأخفش وثعلب في تفسير القرآن.
- نقض كتاب ابن الراوندي على النحويين.
- الرد على ابن خالويه في الكل والبعض.
- جوامع العروض.
- الرد على الفرّاء في المعاني.
- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين.
- الرد على ابن مقسم في اختياره.

- الأضداد.
- أخبار النحويين.
- الرد على أبي زيد البلخي.
- أدب الكاتب.
- المعاني في القراءات.
- المذكر والمؤنث.
- المقصور والممدود.
- الرد على ابن قتيبة في تصحيف العلماء.
- الاحتجاج للقراء.

ولابن درستويه مؤلفات لم يتمّها، نذكر منها [1]:

- شرح المفضليات.
- تفسير الشيء.
- شرح المقتضب.
- تفسير السبع الطوال.
- المعاني في القرآن.
- الأزمنة.
- شرح الكلام ونكَته.
- النصرة لسيبويه على جماعة النحويين.

****

(١) انظر القفطي، إنباه الرواة: ٢/ ١١٤.

المطلب الثاني
تصحيح الفصيح

يُعد تصحيح الفصيح لابن درستويه واحدًا من أهم شروح الفصيح، بل من أهم المصادر اللغوية التي يمكن الرجوع إليها والاعتداد بها؛ وذلك لاشتماله على كمٍّ زاخر ومتنوع من علوم اللغة المتمثلة في الفروع الآتية: النحو، والتصريف، والمعاني، والقراءات والروايات، وغريب القرآن، واللهجات، والأدب. علاوة على أن هذا الكتاب غني بالمادة العلمية، فهو يجمع بين دفتيه أفصح الكلام مدعمًا بالشواهد الوفيرة؛ إذ اعتمد ابن درستويه في الاستشهاد على القرآن الكريم أولًا، ثم الشعر، ثم الحديث الشريف، ثم الأمثال. كما كان يعتمد فيه -أحيانًا- على القراءات والروايات.

إن مما يُميز شرح ابن درستويه للفصيح عن غيره من الشروحات الأخرى نقده للفصيح، وتصحيحه والاستدراك عليه إلى جانب شرحه، وطرح آرائه النابعة عن ثقافته المتنوعة في اللغة، والأدب، والقراءات، والحديث، متحصنًا بوفرة الشواهد اللغوية لكل ما يراه من أحكام لغوية.

والمعروف أن ابن درستويه بصري المذهب، وقد نُعت بشدة الانتصار للبصريين في النحو واللغة [١]، فقد قال عنه ابن النديم: "كان فاضلًا مفننًا في علوم كثيرة من علوم البصريين ويتعصب لهم عصبية شديدة" [٢]. وقال الذهبي: "كان ناصرًا لنحو البصريين" [٣]، وعلى الرغم من تعصب ابن درستويه للبصريين، وانتصاره لهم فقد كانت له آراء لغوية نثرها في (تصحيح الفصيح) يخالف بها بعض أحكامهم، ولا

---

(١) انظر السيوطي، بغية الوعاة: ٢/ ٣٦.

(٢) انظر ابن النديم، الفهرست: ٨٧.

(٣) انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٣٢.

سيما سيبويه والمبرد الذي تتلمذ على يديه. من ذلك قوله في باب (تصحيح فعلت بفتح العين): "وقد شذّتْ من كلامهم كلمة عما وصفنا، فتحوا منها المستقبل والماضي، وليست عينُها ولا لامها من حروف الحلق، وهي قولهم: أَبَى يَأبَى، وأجمعوا على ذلك؛ فزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك؛ لأن في أولها همزة، وهذا غلط منهم؛ لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه. وزعم أبو العباس المبرد أنهم إنما فعلوا ذلك؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقيّ، وهو الألف. وهذا فاسد؛ لأنه يوجب مثله في كل ما اعتلّت لامه، وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها معتمد في حلق ولا غيره؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف. وإنما مقطعها من أقصى الحلق، والحروف كلّها مقطعها هناك، لأن الصوت كله يخرج من الحلق، ثم يحصره المعتمِد فيصيّره حرفًا" (١).

وثمة ميزة أخرى تحلى بها (تصحيح الفصيح) ألا وهي: بيان طريقة نطق العامة للألفاظ، وهذه الطريقة تسهّل تَصوّر الكيفية التي ينطق بها العوام لبعض الألفاظ؛ حرصًا منه على تصويب الأخطاء التي يقع فيها العوام، وكانت غايته أن يستغني الناس بكتاب تصحيح الفصيح عن غيره من كتب لحن العوام والخواص؛ ولتلك المزايا أصبح تصحيح الفصيح مرجعًا لغويًّا لكل حاذق وضليع في علوم العربية، نذكر منهم: السيوطي في مزهره، والبغدادي في خزانة الأدب (٢)، وغيرهم.

وجاء (تصحيح الفصيح) في اثنين وثلاثين بابًا، بزيادة بابين على أبواب (الفصيح)، وهي: (تصحيح الباب الثاني عشر وهو المترجم بباب آخر من المصادر)، و(تصحيح الباب الثالث عشر وهو المترجم بباب ما جاء وصفًا من المصادر)، وبدأ

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٣- ٣٤.

(٢) انظر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب: ١/ ٢٥.

(تصحيح الفصيح) بمقدمة بعد أن حمد الله فيها أوضح فيها مكانة الفصيح اللغوية قائلًا: "من حفظ ألفاظ الفصيح، فقد بلغ الغاية من البراعة، وجاوز النهاية في التأدب. وأن من لم يحفظه فهو مقصّر عن كل غرض، ومنحط عن كل درجة" (١). ثم ذكر أن مؤلفه ثعلب قد غفل عن أمور عدة في كل باب، فلم يكتفِ بشرح الفصيح، وإنما كان منهجه في تصحيح الفصيح نقد ثعلب، ثم سرد الأمثلة الدالة، ثم تفسير المعاني الغريبة، مع بيان اختلاف اللغات، والقياس، والعلل، والمجاز وغيره من فنون الفصاحة والبلاغة، مدعمًا آراءه بالشواهد المتنوعة من آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وأمثال، وغيرها. مُحيلًا إلى بعض كتبه ومنها: الإرشاد، وإبطال الأضداد، والكتاب. وفي ذلك يقول: "فشرحنا لمن عُنِيَ بحفظه معاني أبنيته، وتصاريف أمثلته، ومقاييس نظائره، وتفسير ما يجب تفسيره؛ واختلاف اللغات فيه، دون ما لا يتعلّق به، وبيّنا الصواب والخطأ منه، ونبهّنا على مواضع السهو والإغفال من مؤلِّفه؛ لتتم فائدة قارئه، وتكثر المنفعة له فيه، ويعرف كثيرًا من علل النحو، وضروبًا من الأبنية، وتصاريف صحيح اللغة ومعتلّها، ووجوهًا من المجازات والحقائق، والتشبيهات والاستعارات المؤدية إلى علم كثير من كتاب الله عزّ وجلّ، وكلام رسول الله صلى الله عليه، وسائر مخاطبات بلغاء العرب وشعرائها" (٢).

ومع أن ابن درستويه سلك في منهجه نقد ثعلب، والاستدراك عليه، وتصويب الأخطاء، لم يفته الثناء عليه في مواضع عدة في متن تصحيح الفصيح، من ذلك قوله لبعض عبارات التأييد والثناء نحو: "والصواب ما قاله ثعلب -رحمة الله عليه- ..."، و"... أجازه ثعلب -رحمه الله"، و"... كل ذلك لغات قد حكيت عن العرب،

(١) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣١.

(٢) ابن درستويه، المصدر السابق: ٣٢.

أفصحها ما ذكره ثعلب" [١].

وختم ابن درستويه شرحه بالتأكيد على الغاية التي جعلته يصنع هذا الشرح بقوله: "... وأودعناه من التنْبيه على جَزل الكلام وفصيحه ومعرفة جيّده من رديئه، جُملًا تُغنيهم عن الكُتب المصنّفة في لحن العامّة، وغَلَطِ الخاصّة، وتَدلُّهم على إصلاح المنطِق، وتجْسير المعاني، وتُبيِّن للناظر فيه فضَله على جميع ما أُلِّفَ في هذا المذهب، ويَهدي إلى حسن المطلب، مع شرح ما أبْهمه صاحب ((الفصيح)) وغيره، وإيضاح ما أهملوا وإصلاح ما أفسَدوا، محصورًا كل ذلك بأبواب مرَتَّبة، وأبنية مُمثّلة، وفُصُولٍ مفصّلة تُقيم على المَحَجّة، وتمْنعُ من المضَلّةِ. وبالله الحَول والقوّة، وله الطَّوْلُ والمِنّة" [٢].

****

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٩٧- ٣٨٨- ٤٤٧.

(٢) ابن درستويه، المصدر السابق: ٥٤٧.

المبحث الأول

الشعر وضوابط الاستشهاد به.

لقد احتلّ الشعر العربي –منذ القدم– منزلة رفيعة في نفوس العرب إلى جانب القرآن الكريم، فهو بالنسبة للعرب –قديمًا– بمثابة دستور لتخليد مفاخرهم ومآثرهم، وبه تتأبد بطولاتهم وأمجادهم، فتبقى مُخلّدة مدى الدهر، وبالشعر يتغنى العرب بفضائل أخلاقهم، ويترنّمون بطِيب أنسابهم، إنّه ديوان العرب بلا منازع، كما أخبر عن ذلك ابن عبّاس رضي الله عنهما [١]، علاوة على ذلك فقد نال الشعر عناية خاصة عن غيره من أدلة النقل الأخرى عند علماء اللغة، وعدّوه من أهم مصادر الاستشهاد، ونقل ابن رشيق أنّ "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره" [٢].

إنّ هذه المنزلة السامية التي حظي بها الشعر العربي لم تكن فقط عند علماء العربية فحسب، بل إنّ الشعر تبوَّأ مكانة رفيعة ومنزلة سَنِّيَّة منذ عصر مبكر عند غيرهم من أهل العلم ومنهم: علماء التفسير، وعلماء الحديث، وعلماء المعاجم، فمنذ القرن الأول الهجري شرع الصحابة رضوان الله عليهم بتفسير القرآن الكريم وغريبه، وشرحوا أحاديث النبي صلّى الله عليه وسلم، واستشهدوا بالأشعار العربية لتأكيد المعاني وتوضيحها وكشف ما غُمض منها، كيف لا وقد جاء عن ابْن عبَّاس، رضي

(١) انظر المبرد، الفاضل: ١٠.

(٢) ابن رشيق، العمدة: ١/ ٢٠.

الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً، وَإِذَا الْتَبَسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَالْتَمِسُوهُ مِنَ الشِّعْرِ، فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ" (١).

وقد حرص علماء المعاجم على التزوّد بالأبيات الشعرية لبيان المعاني المتعددة والدلالات المختلفة، فلا يخلو معجم عربي من الشواهد الشعرية التي تشتمل على المادة اللغوية محل الشرح والتوضيح؛ وذلك لإثبات استعمالها عند العرب، مع تقديم إيضاحًا لطريقة نطقها، ومواضع استعمالها، ووزنها، واشتقاقها، وكيفية تركيبها مع غيرها.

أمّا علماء النحو فلم يدّخروا جهدًا في سبيل الحفاظ على لغة القرآن الكريم من الضياع بعد أنْ شاع اللحن بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول كثيرٍ من العجم في الدين الإسلامي، فهرعوا إلى ضبط اللغة، ووضع الأسس التي تحكمها؛ لحفظها من الضياع، وأصدروا عددًا غير قليل من الأحكام اللغوية، مستندين بذلك على ما ثبت من كلام العرب الذين ثبتت فصاحتهم، وكانت أشعار العرب معينًا ثرًّا ينهلون منه أحكام اللغة، وبه يصدِّق النحويّ رأيه، ويقوّي حجته.

إنّ من شدّة حرص النحاة على استقاء اللغة من ينابيعها الصحيحة أنْ وضعوا الحدود الزمانية والمكانية لها، فلم يأخذوا إلّا من الأعراب من أهل البادية؛ لعدم اختلاطهم بالعجم، وبذلك سلم لسانهم من اللحن الذي طال لسان أهل الحضر نتيجة اختلاطهم بالعجم. وجعلوا الشعراء الذين يُحتَج بشعرهم في طبقات أربع، وذلك وفق الآتي (٢):

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ١٠/ ٤٠٧، ورقم الحديث: (٢١١٢٥).

(٢) انظر ابن رشيق، العمدة: ١/ ١١٣. والبغدادي، خزانة الأدب: ١/ ٥-٦.

- **الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون: وهم شعراء ما قبل الإسلام، ومنهم: امرؤ القيس، والأعشى.**
- **الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الشعراء الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ومنهم: لبيد بن ربيعة، وحسّان بن ثابت.**
- **الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويُطلق عليهم -أيضًا- مسمى (الإسلاميين)، وهم الشعراء الذين كانوا في صدر الإسلام، ومنهم: جرير، والفرزدق.**
- **الطبقة الرابعة: المولدون، ويُطلق عليهم -أيضًا- مسمى (المحدثين)، وهم الشعراء الذين عاشوا بعد صدر الإسلام، ومنهم: بشار بن برد، وأبو نواس.**

وقسّم ابن سلام الجمحي كل طبقة إلى عشر طبقات، فجعل الشعراء الجاهليين والإسلاميين في عشر طبقات لكلٍ منهم، وهكذا [١].

وتحدّث ابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) عن تقسيم النحاة للشعراء وفق طبقات، وقال في مقدمته: "هذا كتاب ألّفته في الشعراء، أخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم، وأقدارهم، وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومن كان يعرف باللقب أو بالكنية منهم. وعمّا يستحسن من أخبار الرجل ويستجاد من شعره، وما أخذته العلماء عليهم من الغلط والخطاء في ألفاظهم أو معانيهم، وما سبق إليه المتقدّمون فأخذه عنهم المتأخّرون. وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي يختار الشعر عليها ويستحسن لها. إلى غير ذلك ممّا قدّمته في هذا الجزء الأوّل... وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء، الذين يعرفهم جلّ أهل

---

(١) انظر الجمحي، طبقات فحول الشعراء: ١/ ٢٤.

الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب، وفى النحو، وفى كتاب الله عزّ وجلّ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" (١).

وقد أجمع علماء العربية على صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الأولى والثانية، واختلفوا في صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي صحة الاستشهاد بشعر هذه الطبقة وقال: "فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجْماعًا، وَأما الثالثة فالصَحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عَمْرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبْرمَة يلحنون الفرزدق والكميت وَذَا الرمة وأضرابهم" (٢).

أمّا الطبقة الرابعة فقد أجمع أكثر علماء اللغة على منع الاستشهاد بشعرهم (٣)، ولكن فريقًا من العلماء يرون بصحة الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، ومنهم: وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، فقد استشهدوا بأبيات من شعر المتنبي وهو من شعراء الطبقة الرابعة (٤).

وحري بنا التطرق إلى الأبيات المجهولة، وهي التي لا يُعرف قائلها، فلم يحتج النحاة بها وبالأخص نحاة البصرة، فقد ردّوا كثيرًا من شواهد الكوفيين مجهولة النسب؛ مخافة أن يكون الشاهد الشعري مصنوعًا أو لمن لم يوثق بكلامه (٥)، وهذا ما يميز نحاة البصرة عن نحاة الكوفة في تعاملهم مع الشاهد الشعري، حيث اشترط

---

(١) ابن قتيبة، الشعر والشعراء: ١/ ٥٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب: ١/ ٦.

(٣) أنظر البغدادي، خزانة الأدب: ١/ ٦.

(٤) انظر –على سبيل المثال لا الحصر– ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٣٦٥. وابن مالك، شرح التسهيل: ٢/ ١٨٢

(٥) أنظر البغدادي، خزانة الأدب: ١/ ١٥.

البصريون الاطراد في المسموع من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وفق حدود مكانية وزمانية محددة، أما إذا ثبُتت فصاحة النص ولكنه لم يكن مطّردًا حكموا عليه بالشذوذ وعدم القياس عليه، وغايتهم في كل ذلك رغبتهم في صنع علم مضبوط وفق بناء منهجي يقوم على معايير مقننة لا تصح مخالفتها (١).

أما نحاة الكوفة فقد جعلوا لأنفسهم نهجًا جديدًا وطابعًا خاصًا خالفوا به نحاة البصرة في كثير من المسائل اللغوية (٢)، واعتدّ الكوفيون بكل ما سُمع عن العرب ولم يمعنوا في التحري والتثبت فيما جمعوا من نصوص، فلم يرسموا حدودًا زمانية ومكانية للأخذ من الأعراب كما فعل نحاة البصرة، بل إنهم لم يتحرجوا في قبول أي رواية عن العرب سواء كانت شائعة أم شاذة دون التحقق الكافي من صحة فصاحتها، مما جعل البصريين يفخرون عليهم بقولهم: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز وباعة الكواميخ (٣)، والكوفيون بأخذهم تلك النصوص لا يريدون هدرها، فهي بالنسبة لهم ثروة لغوية لا تتم دراسة اللغة إلا بالإحاطة بها، وأن كل ما كان في نظر البصريين شاذًّا وخارجًا عن الأصول يمثل عندهم لهجة عربية فصيحة ينبغي الاعتداد بها وعدم تركها. وليس بالضرورة أن يقبل نحاة الكوفة كل النصوص المروية لمجرد أنها صدرت عن الأعراب، فقد ثبت عنهم أنهم استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات (٤).

---

(١) انظر السيوطي، الاقتراح: ٩٦- ١٠١.

(٢) أنظر المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٦٥.

(٣) أنظر السيوطي، الاقتراح: ٤٢٤.

(٤) انظر المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٣١.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشاهد الشعري يؤتى به عند النحاة للاستدلال على صحة القاعدة النحوية، وأنّ الشاهد الشعري إذا كان مؤيدًا ومؤكدًا على صحة رأي النحوي حول قضية نحوية مُقاس عليها، فإنّ الاحتجاج به يجعل القاعدة أكثر قوة وأقرب إلى الصواب، وإذا كان الشاهد الشعري مجهول القائل واستشهد به أحد النحاة، فيُتَوقَّع أن يكون ضعيفًا في الاحتجاج؛ لأنه من المحتمل أن يكون قد أنشده شاعر مولّد فيكون بعيدًا عن الفصاحة، وقد صرّح أبو البركات الأنباري بهذا الرأي في عدة مواضع، من ذلك قوله: "هذا البيت مجهول لا يُعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به" (١)، وقوله: "... أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يُعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به"(٢).

ويرى السيوطي أنه لا يصح أن يُحتَج بشعر مجهول قائله؛ خوفًا من أن يكون قد صدر من مولّد أو ممن لا يوثق بفصاحته، وهنا يتضح أهمية المعرفة بأسماء الشعراء وطبقاتهم، حيث قال: "وكأن علّة ذلك خوف من أنْ يكون لمولّد، أو ممن لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يُعلم أنّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم"(٣).

ومما سبق يتضح لنا مكانة الشاهد الشعري عند علماء اللغة، وكيف أنّه مثّل أحد أهم مصادر الاستشهاد عند علماء اللغة، إذ حظي بعناية خاصة أكثر من غيره من أدلة النقل، وهذه المكانة الجليلة للشاهد الشعري عند علماء اللغة ليست أقل حظًا عند ابن درستويه، وتتجلى تلك المنزلة من خلال كتابه (تصحيح الفصيح)، فقد حَفَل الكتاب بكمّ زاخر من الشواهد الشعرية، إذ بلغت ما يقارب سبعة مئة وأحد عشر

---

(١) أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ٢/ ٣٧٣.

(٢) أبو البركات الأنباري، المصدر السابق: ٢/ ٣٥٥.

(٣) السيوطي، الاقتراح: ١٢٣.

شاهدًا شعريًّا، منها ثمانون شاهدًا استشهد به النحاة على بعض القواعد والمسائل النحوية، وأربعة وعشرون شاهدًا استشهدوا به على قواعد ومسائل تصريفية، وهذا العدد يفوق استشهاده بالقرآن الكريم إذ بلغ عدد الآيات التي استشهد بها ما يقارب ثلاث مئة واثنتين وعشرين آية قرآنية، واستشهد بإحدى وعشرين قراءة قرآنية، بينما بلغ استشهاده بالحديث والأثر ما يقارب المئة وخمسة وسبعين شاهدًا، واستشهد بسبعة وثلاثين مَثَلًا من أمثال العرب، وتسعة عشر قولًا من أقوالهم.

وقد استعان ابن درستويه – في كتابه (تصحيح الفصيح) – بكل هذه الثروة اللغوية المتمثلة في شواهد النقل من القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر، والأمثال، والأقوال، والآثار؛ لتوضيح المعاني، وبيان اشتقاق الألفاظ ورصد دلالاتها المتعددة، والكشف عن الصواب والخطأ، والتنبيه عن مواضع السهو والإغفال، والوقوف على اختلاف اللهجات، والاستعارات والتشبيهات، وغير ذلك مما يؤدي إلى العلم بكتاب الله عزّ وجل، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلّم، وكلام فصحاء العرب وشعرهم [١].

واستنادًا إلى ما سبق يمكننا القول: إنّ الشاهد الشعري عند ابن درستويه يأتي في المرتبة الأولى، فقد كان له الحظ الوفير في ترصيع كتابه (تصحيح الفصيح)، ويليه الشاهد القرآني في المرتبة الثانية، ثم شواهد الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثالثة، ثم أمثال العرب وأقوالهم في المرتبة الرابعة.

****

(١) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٢.

المبحث الثاني

منهج ابن درستويه في الاستشهاد بالشعر في الجانب النحوي والصرفي.

يستعرض هذا المبحث منهج ابن درستويه في إيراد الشاهد الشعري من خلال الوقوف على الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية التي أوردها في (تصحيح الفصيح)، ولكن حري بنا قبل ذلك أن نستعرض مفهوم المنهج لغةً واصطلاحًا.

فالمنهج لغةً: البيان، والوضوح، والطريق الواضح المستقيم، والمنهاج والنهج بمعنى واحد، وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً﴾ [(١)]، أي مسلكًا واضحًا، قال ابن منظور: "نهج: طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِحٌ، وَهُوَ النَّهْجُ... والجمعُ نَهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ... وطُرُقٌ نَهْجَةٌ، وسبيلٌ مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ. ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَحُه. والمِنهاجُ: كالمَنْهَجِ... وأَنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبانَ وَصَارَ نَهْجاً واضِحاً بَيِّناً... والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِحُ. واسْتَنْهَجَ الطريقُ: صَارَ نَهْجاً... ونَهَجْتُ الطريقَ: أَبَنْتُه وأَوضَحتُه؛ يُقَالُ: اعْمَلْ عَلَى مَا نَهَجْتُه لَكَ. ونَهَجتُ الطريقَ: سَلَكتُه. وفلانٌ يَستَنهِجُ سبيلَ فلانٍ أَي يَسلُكُ مَسلَكَه. والنَّهْجُ: الطريقُ المستقيمُ"[(٢)].

والمنهج اصطلاحاً: الطريق الذي يسلكه الباحث للكشف عن الحقيقة العلمية، مزودًا بزُمرة من الضوابط المقننة؛ ليصل إلى نتيجة علمية محدّدة [(٣)]. وهذا المفهوم يُمثل مصطلح (المنهج) في البحث العلمي الحديث، فهو يُصور الطريقة

---

(١) سورة المائدة: ٤٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: (نهج) ٢/ ٣٨٣.

(٣) انظر عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي: ٥

العلمية التي يستعملها العقل في دراسة موضوع ما، بهدف الوصول إلى الحقائق، والتثبت منها، والتمكن من تفسيرها [١].

أما (المنهج) في التراث العربي فلم يُستعمل بهذا المعنى الدقيق، بل استعمل القدماء بعض المصطلحات التي تدل على الطريقة المُتبعة للوصول إلى الحقيقة في بعض الفنون، نحو: (أدب البحث، وأصول البحث، وأدب المناظرة) [٢].

إنّ كلمة (المنهج) بما تحمله من دلالة على المعايير المقننة التي توجه سير العقل وتُحدد عمله أثناء البحث عن الحقيقة؛ لكشفها والتثبت منها ليست المقصودة بهذا المفهوم الدقيق في هذا المبحث، وإنّما الذي يعنينا –هنا– هو الاتجاه العام أو السمة السائدة التي سار عليها ابن درستويه في إيراد الشاهد الشعري في (تصحيح الفصيح)، وذلك من خلال دراسة الشاهد الشعري النحوي والتصريفي في (تصحيح الفصيح).

ومن خلال تتبع الأبيات الشعرية التي استشهد بها علماء النحو والصرف، والتي أوردها ابن درستويه في (تصحيح الفصيح)، يتضح أنّ هدف ابن درستويه من إيراد الشواهد اللغوية بشكل عام والشواهد الشعرية بشكل خاص هو تقريب الدلالات اللغوية، وإيصالها إلى ذهن المتلقي بصورة واضحة دون تعقيد أو تكلّف، لا سيما أنّه لا يهتم بمعنى اللفظ فحسب، بل عمل على رصد الدلالات المتنوعة للّفظ الواحد من خلال إيراده في عدة سياقات مختلفة؛ ليقدّم أكبر قدر ممكن من الدلالات أو المعاني للّفظ الواحد، ذلك أنّ كثيرًا من الألفاظ لا يتضح معناها مفردة دون سياق ينتظم فيه اللفظ مع غيره من الألفاظ ليتكون بذلك المعنى المُراد، وهكذا تتعدد الدلالات بتعدد

---

(١) انظر الأشعري، الوجيز في طرق البحث العلمي: ١١٠.

(٢) انظر التطاوي، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي: ٤.

السياقات التي يوضع فيها اللفظ، فالسياق هو الذي يحدد دلالة الألفاظ، عن طريق وضع اللفظ في قلب السياق، ولعل أبرز السياقات التي ارتكز عليها ابن درستويه في توضيح المعاني الدلالية للألفاظ هي الأبيات الشعرية، فقد كان للأبيات الشعرية النصيب الأوفر في الاستشهاد على دلالات الألفاظ في (تصحيح الفصيح)، وصحيح أنّ كثيرًا من هذه الشواهد استشهد بها النحاة لأغراض نحوية وتصريفية، غير أن ابن درستويه جاء بها لأغراض دلالية في المقام الأول، ولا يتعرض لمسائلها النحوية أو التصريفية إلا في قليل منها.

وبناءً على ذلك فإن ابن درستويه أدرك تمامًا أهمية الشاهد الشعري في إثبات فصاحة الألفاظ أولًا، ومن ثم تفسيرها، وتوضيح معانيها، فنجده يستشهد بالبيت الواحد في أكثر من موضع بحسب الدلالة التي يريد إيصالها، فقد استشهد بقول امرئ القيس:

أَلَا انْعَمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلَ البَالِي وهَلْ يَنْعَمَنْ من كَانَ في العُصُرِ الخَالِي[1]

وذلك في موضعين، الموضع الأول للدلالة على معنى (انْعَمْ)، فقول: (أنعم اللهُ بِكَ عَيْنا)، أي: أقرّ اللهُ بك عينا، وقُرّة العين نِعْمتها [2]. والموضع الثاني للدلالة على إنشاد بيت امرئ القيس لـ (أَنْعَمْ/ يَنْعَمَنْ) على الوجهين؛ بكسر الماضي والمستقبل، أو فتحهما [3].

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس. في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ١٣١٩، والزبيدي، تاج العروس: (طول)، والبغدادي، خزانة الأدب: ١/ ٦٠- ٣٢٨- ٣٣٢- ٢/ ٣٧١- ١٠/ ٤٤.

(٢) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ١٦٤.

(٣) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٣٢٩.

واستشهد بقول الشاعر:

فَلَمَّـــا دخلنـــاه أضـــفنا ظُهُورَنَـــا إلـــى كُـــلِّ حـــارِيٍّ حَدِيـــدٍ مُشَـــطَّبِ [١]

وذلك في موضعين، الموضع الأول للدلالة على معنى (ضَافَ)، وهو الميل إلى الشيء والاستناد إليه [٢]. وفي الموضع الآخر للدلالة على معنى (الشُّطَب)، ومفردها (الشُّطْبَة)؛ وهي الطريقة تكون على مَتْن السَّيْف [٣].

واستشهد بقول الشاعر:

وتَضْـــحَكُ مِنِّـــي شَـــيْخَةٌ عَبْشَـــمِيَّةٌ كَـأَنْ لـم تَـرَيْ قَبْلِـي أَسِـيرًا يَمانِيَـا [٤]

وذلك في موضعين، الموضع الأول للدلالة على معنى (شَيْخ)؛ وهو الكبير السِّن من الناس، والأنثى (شَيْخَة)؛ وهي العجوز [٥]، وفي الموضع الآخر للدلالة على استعمال الشعراء لفظ (شيخة) للضرورة الشعرية [٦].

---

(١) البيت من الطويل، لامرىء القيس. في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٩٠٩، وابن منظور، لسان العرب: (ضيف) ٩/ ٢١٠، وبلا نسبة في: ابن منظور، لسان العرب: (حير) ٤/ ٢٢٥.

(٢) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٥٨.

(٣) البيت من الطويل، لعبد يغوث الحارثي. في: ابن برّي، شرح شواهد الإيضاح: ٤١٤، وابن منظور، لسان العرب: (هذه) ٣/ ٢١٧- (قدر) ٥/ ٧٥- (شمس) ٦/ ١١٥، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٢٧٧، والبغدادي، خزانة الأدب: ٢/ ١٩٦- ٢٠٢، وبلا نسبة في: ابن جني، المحتسب: ١/ ٦٩.

(٤) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٤٥٩- ٤٦٠.

(٥) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢١٤.

(٦) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٤٢٣.

واستشهد بقول الشاعر:

لا تَقْلُوَاهَـــــا وادْلُوَاهـــــا دَلْـــــوًا إنّ مَـــعَ الْيَـــوْمِ أَخَـــاهُ غَـــدْوًا [1]

وذلك في موضعين، الموضع الأول للدلالة على أن أصل (الدَّلْو) هو: السَّوْق الرُّوَيد، يقال: (دَلَوتها)، إذا مَدَدتها بالحبل من البئر، لأنه بمعنى مددتها، أو جَرَرتها، أو جَذَبتها [2]، وفي الموضع الآخر للدلالة على معنى (قَلَوْت) وهو: شدّة الحركة والاستعجال[3].

وفي سبيل إيضاح الدلالة لم يكتفِ ابن درستويه بإيراد البيت موضع الاستشهاد، بل حرص على إيراد البيت السابق أو البيت اللاحق للبيت موضع الاستشهاد؛ ليجعل الشاهد الشعري في سياقه الطبيعي مما يساعده في الكشف عن الدلالة المقصودة من اللفظ، وذلك -حتمًا- سيؤدي إلى الفهم الصحيح للفظ لدى المُتلقي، ومن ذلك استشهاده لمعاني (المقامة)، حيث استشهد ابن درستويه بالبيت الشعري وأورد معه البيت الذي يسبقه، وذلك في قوله: "... وليست "المقامة" ههنا بالموضع الذي يقام فيه قياما على الأقدام، ولا القومَ القائمين على أرجلهم، ولكن لمّا كانت الخطباء من شأنها القيامُ عن الخطابة، سُمّي موضع الخُطبة: مقاما، وإن خَطَبُوا فيه قُعودا، فقد تُسمَّى الخُطبةُ نفسها: مَقامة على ما وصفنا. ويُسمَّى كل

(١) البيت من الرجز، بلا نسبة. في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٦٧١- ١٠٦١- ١٢٦٦، وابن سيده، المخصص: ٩/ ٦٠، وابن برّي، تلخيص الشواهد: ١٨٠، وابن منظور، لسان العرب: (يوم) ١٢/ ٦٥١- (لا) ١٤/ ٢٦٧.

(٢) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ١٤٦- ١٤٥.

(٣) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٥١٦.

مَحفِل فيه خطابةٌ، أو ذكرٌ أو دعاء أو مناضلة أو مفاخرة أو مثاقفة: مَقَاما، ولذلك قال لبيد:

وَمَقَـــــامٍ ضَـــــيِّقٍ فَرَّجْتُـــــهُ بلِسَـــــانِي وبَيَـــــانِي وَجَـــــدَلْ

لـــــو يقـــــومُ الفيـــــلُ أو فيّالُـــــهُ زَلَّ عَـــنْ مِثْـــلِ مَقَـــامِي وَزَحَـــلْ (١)

والفيل لا يخطب، ولكنه يزلّ ويزلق في موضع الزلَق من الأرض، ولبيد عنه نفسه لا يزلّ في خطبته، وليس بقائم مثل الفيل، وإنما خَصَّ الفِيلَ لأنه قائم أبدا لا يبرك ولا يربِض. ومن هذا قيل: فلان قائم بالحق، إذا نصر الحق، وإن كان جالسا، وقائم بأمر أهله، وقائم بما أسند إليه، ولا يراد في شيء من ذلك القيام على القدمين، وإنما يعني به: حسن العهد له والحفظ " (٢).

وفي دلالة (عيَي) استشهد ابن درستويه بالبيت الشاهد وأردفه بالبيت الذي يليه لتكتمل الصورة الدلالية للمتلقي، حيث قال: "... وكلّ من لم يَهْتد لوَجْه أمْرٍ، أو حُجة أو مُناظَرة، فقد عَيَي به، وعَيَّ به، مُبَيَّنًا، ومُدَّغَما؛ ولذلك قال ابن مُفَرِّغٍ:

عَيُّـــــوا بـــــأَمْرِهِمُ كَمَـــــا عَيَّـــــتْ بَبْيضَـــــتها الحَمامَـــــةْ

جَعلـــــتْ لهـــــا عُـــــودَين مِـــــنْ نَشَـــــمٍ وآخَـــــر مـــــن ثُمَامَـــــةْ (٣)

---

(١) البيت من الرمل، للبيد بن ربيعة. في: ديوانه: ١٩٤، والأزهري، تهذيب اللغة: ٣/ ٤١٥- ٣٦٣- ٥/ ١٨٠، وابن منظور، لسان العرب: (زحح) ٢/ ٤٦٨- (زوح) ٢/ ٤٧٠- (زيخ) ٣/ ٢٣- (زحل) ١١/ ٣٠٣، والزبيدي، تاج العروس: (زوح) ٦/ ٤٤٢.

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٥٩.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص. في ديوانه: ١٣٨، وابن برّي، شرح شواهد الإيضاح: ٦٣٣، وابن منظور، لسان العرب: (حيا) ١٤/ ٢١٨- (عيا) ١٥/ ١١٣، ولابن مفرغ ←←←

يعني أنها لم تحكم اتخاذ العش، ولم تحسن إحراز بيضتها، فوضعتها على عودين ضعيفين" (١).

وقد أولى ابن درستويه اللفظ موطن الاستشهاد عناية خاصة؛ لأنّ اللفظ هو النواة التي لأجله جاء بالشاهد الشعري، فنجده يحرص على الضبط ليوضّح دلالته، وذلك عن طريق وضع الحركات على اللفظ نذكر مثلًا حينما استشهد بقول الشاعر:

وَلَا أَرَاهَـــا تَـــزال ظَالمِـــةً تُحْـــدِثُ لـــى قَرْحَـــةً، وَتَنْكَؤُهـــا (٢)

وذلك للدلالة على معنى (نكأ)، وقال: "... وأما قوله: نَكَأت القرْحة أنكؤُها، ونَكَيْت في العدو أَنْكِي نِكَاية؛ فإن معنى نكأت القرحة، قَرَفتها وأَقْشرتها؛ وهو أن تقلع عنها قِرْفها بعد بُرْئها، وذلك يَعقِرها" (٣).

وأحيانًا يضبط اللفظ عن طريق المثال، فمثلًا حينما استشهد بقول الشاعر:

أَنَـــوْرًا سَـــرْعَ مـــاذا يـــا فَـــروقُ وحَبْـــلُ الوَصْـــلِ مُنْتَكِـــثٌ حَـــذيقُ (٤)

→→→

الحميري في ملحق ديوانه: ٢٤٤، ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه: ٢٦٤، وبلا نسبة في: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٣٩٦، والمبرد، المقتضب: ١/ ١٨٢.

(١) ابن درستويه، المصدر السابق: ١٢٦- ١٢٧.

(٢) البيت من المنسرح، لابن هرمة. في ديوانه: ٥٦، والبغدادي، خزانة الأدب: ٩/ ٢٣٧، وبلا نسبة في: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥١٣، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤١٢.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ١٨٠- ١٨١.

(٤) البيت من الوفر، لمالك بن زعبة الباهلي. في: ابن منظور، لسان العرب: (نور)٥/ ٢٤٤- (سرع) ٨/ ١٥٢- (حذق) ١٠/ ٤٠، ولزعبة أو لجزء بن رباح الباهلي. في: ابن منظور، لسان العرب: (بوق) ١٠/ ٣٠.

وذلك للدلالة على للدلالة على مجيء لفظ (فُروق) قال: "... وفرِق يفرَق فَرَقا، فهو فَرِق، مثل سَئِم يسأم سَأما، وهو سئِم وسائِم، وضجِر/ يَضْجَر وهو ضَجِر، وفي المبالغة سَئُوم وضَجُور" (١).

ومرة يضبط اللفظ عن طريق توضيح هجائه وحروفه وطريقة نطقه، من ذلك حينما استشهد بقول الشاعر:

ولـــن يُراجِـــعَ قَلبـــي حُـــبَّهم أبـــدًا زَكِنْـتُ مـنهم علـى مِثْـلِ الـذي زَكِنـوا (٢)

وذلك للدلالة على معنى (زَكِنَ) بمعنى (حَزِرَ وخَمّنَ)، وقال: " زكِنت منه كذا وكذا؛ حَزَرْت وخَمَّنت ... وإنما ذكر ثعلب هذا؛ لأن العامة تقول: زَكَنت؛ بفتح الكاف في الماضي، وهو خطأ. ويقولون: قد زكّن، بالتشديد يُزكِّن تزْكينًا، فهو مزكِّن؛ أي حازِر ومخمّن" (٣).

ومرة يضبط اللفظ عن طريق ذكر وزنه، ومن ذلك حينما استشهد بقول الشاعر:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بالضُّـحَا وأَسْـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا (٤)

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٢٩.

(٢) البيت من البسيط، لقعنب بن أم صالح. في: ابن منظور، لسان العرب: (زكن) ١٣/ ١٩٨، وبلا نسبة في: ابن السكيت، إصلاح المنطق: ٢٥٤. وابن دريد، جمهرة اللغة: ٨٢٥.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٦٤.

(٤) البيت من الطويل، لحسان بن ثابت. في ديوانه، تحقيق سيد حسن: ١٣١، وسيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٧٨، وابن جني، المحتسب: ١/ ١٨٧، وابن برّي، شرح شواهد الإيضاح: ٥١٢، وابن ←←←

وذلك للدلالة على جمع (الجَفنة) على (الجِفَان والجَفنَات)، وقال: "... وأما قوله: هي الجفنة، فإنه يعني التي يُعجن فيها من الخشب. والعرب تَثْرِدُ فيها للأضياف، كالقَصعة من الخشب. والكرْمة أيضا تسمى: جَفنة، بالفتح على فَعْلة والعامة تكسر الجيم، وهو خطأ؛ لأنها ليست من المصادر، فيجوز فيها الوجهان وجمع الجَفنة: الجِفان والجَفنَات" (١).

وقد يحسن بنا –الآن– الحديث عن الشواهد الشعرية النحوية والتصريفية التي تعرض لها ابن درستويه بالتعليق وإبداء الرأي، فسبق أن ذكرنا أنّ هدف ابن درستويه من إيراد هذه الشواهد هو أغراض دلالية في المقام الأول، وقد صرّح بذلك في مقدمته (٢)، ولكنّه أحيانًا يتناول المسألة النحوية أو التصريفية التي تتعلق بالشاهد، ويستعرض –أحيانًا– آراء بعض النحاة فيما يخدم الدرس اللغوي، أو يسفر عن رأيه في مسألة ما، ويتضح ذلك من خلال دراسة الشواهد الشعرية النحوية في الفصل الأول، والشواهد الشعرية التصريفية في الفصل الثاني من هذا البحث، ونعرضها بشكل عام على النحو الآتي:

أولًا: عرض ابن درستويه بعض المسائل النحوية والتصريفية المتعلقة بالأبيات الشعرية التي استشهد بها، وتفاوت هذا العرض بين الإيجاز والتفصيل، فأوجز في بعض المسائل النحوية والتصريفية، حيث كان يقتصر في إشارته إلى بعض الجوانب النحوية أو التصريفية، فمثلًا حين استشهد بقول الشاعر:

→→→

يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٢٢٥، وابن منظور، لسان العرب: (جدا) ١٤/ ١٣٦، والبغدادي، خزانة الأدب: ٨/ ١٠٦– ١٠٧– ١١٠– ١١٦، وبلا نسبة في: المبرد، المقتضب: ٢/ ١٨٨.

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٨٧.

(٢) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٣٢.

أَلَا انْعَـمْ صَـباحًا أيُّهـا الطَّلَـلَ البَـالِي وهَلْ يَنْعَمَنْ من كَانَ في العُصُرِ الخَالِي [١]

وهو شاهد نحوي على جواز استعمال (من) لغير العاقل في حال كانت بمنزلة من يعقل، ومجيء حرف الجر (في) بمعنى (من)، وذلك في قول الشاعر: (من كان في العُصُر الخالي)، أي: (من العصر الخالي)، ولكن ابن درستويه لم يتطرق لذلك واكتفى بالإشارة إلى أن (انْعَمْ) فعل لازم ومتعد بزيادة الألف، وقال: "وهذا فعل لازم، بغير ألف بمعنى الانفعال، وأنعمته؛ بالألف، فعل متعد" [٢].

وتوسّع في بعض المسائل النحوية والتصريفية، فنراه يفصّل المسألة ويشرحها ويُبدي رأيه فيها، نذكر من ذلك ما يلي:

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

يـا جَعفَـرٌ يـا جَعْفَـرٌ يـا جَعفَـرُ أراكِ رَبْعَـةً وأَنْـتِ أَقْصَـرُ [٣]

وذلك للدلالة على معنى (رَبْعة)، ويُطلق على من كانت قامته بين القصير والطويل. وهو شاهد نحوي على مخاطبة المذكر (جعفر) بضمير التأنيث، وذلك في قول الشاعر: (أراكِ)، وتطرق ابن درستويه إلى مسألة زيادة التاء في الكلمة إذا لم تكن للدلالة على التأنيث المحض، فإن هذه الزيادة تكون لأحد الأغراض الآتية: (المبالغة، والعوض، والتفريق بين المفرد والجمع، والدلالة على اسم المرة من المصدر، ووصف المصدر)، حيث قال: "اعلموا أن المذكر والمؤنث إنما يشتركان في الهاء، إذا لم تكن

(١) سبق تخريج البيت في هذا البحث.

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ١٦٤.

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة. في: السيرافي، شرح الكتاب: ١/ ١٥١، وابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٣٥٩.

الهاء للتأنيث المحض، ولكن للمبالغة والعِوض، أو الفرق بين الواحد والجمع، أو للمرة من المصدر، أو كان مصدرا قد وصف به، أو لمعنًى من ذلك. فمن ذلك قوله: رجل رَبْعة، وامرأة رَبْعة، والتاء فيها للمبالغة..." (١).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَستُ مُحِصْيَه ... ربَّ الْعبادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

للدلالة على جواز تعدية الفعل بنفسه إلى مفعولين، وحذف حرف الجر، وقد أوضح ابن درستويه أن كثرة استعمال الفعل وشيوع معناه سبب في جواز حذف حرف الجر، وقد يكون هذا الحذف بسبب الضرورة الشعرية، وقال: "... وإنما يجوز ذلك إذا كثر استعمال الفعل، وعُرف معناه، واحتيج إلى تخفيفه أو اضطر إلى الحذف شاعر" (٣).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

أُطَوفُ ما أُطَوفُ ثُمّ آوِي ... إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ (٤)

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٢٨- ٤٢٩.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة. في: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٧، والمبرد، المقتضب: ٢/ ٣٢١، وابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٢٩٧، والأزهري، شرح التصريح: ١/ ٦١٧، وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٤٧٩، وابن منظور، لسان العرب: (غفر) ٥/ ٦٣، وابن هشام الأنصاري، تلخيص الشواهد: ٥٠٤، والبغدادي، خزانة الأدب: ٣/ ١١١- ٩/ ١٢٤.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ١٦٩.

(٤) البيت من الوافر، للحطيئة. في ملحق ديوانه: ١٥٦، وابن دريد، جمهرة اللغة: ٦٦٢، وابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ٥٧، والبغدادي، خزانة الأدب: ٢/ ٤٠٤- ٤٠٥، ولأبي الغريب النصري في: ابن منظور، لسان العرب: (لكع) ٨/ ٣٢٣، وبلا نسبة في: المبرد، المقتضب: ٤/ ٢٣٨، وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ١٢٠.

للدلالة على استعمال (لَكَاع) في النداء، حيث ذكر أن العامة لا تفرق فيها بين المذكّر والمؤنث، وأنها لا تتمكن دون نداء كما أسفر عن ذلك النحاة، قال ابن درستويه: "... وأما لَكاعِ فبنى على الكسر؛ لأنه على بناء نَزالِ ودَراكِ وما أشبههما، من أسماء الأمر والنهي، التي لا تتمكّن في غير النداء؛ لأنها على وزنها، وهي مؤنث مثلها، ومعرفة كذلك، وهو في غير النداء أيضاً مكسور" (١).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

تَبْكِيهِمُ أسْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ (٢)

حيث أكّد أن علامة الندبة هي الألف لا الهاء كما يُشكل على البعض، وقال: "... و"هاء الندبة"- زعموا- وهي في مثل قولهم: وازيداه، وليس هذه الهاء للندبة، وإنما حرف الندبة الألف، و [الهاء] لبيان الألف، وتبعيد الصوت بالألف، فإذا وُصل الكلام سقطت الهاء، كما تسقط بعد الحركة في الإدراج، وهي تلك الهاء بعينها. و"هاء التوفيق"- زعموا- وهي في مثل قول ابن قيس بن الرقيات... وإنما هذه تلك التي سمَّوها هاء الندبة، يريد وارزيَّتاه، فحذف الألف للضرورة، وزاد الهاء؛ لبيان الحركة التي قبلها، وللدلالة على الألف المحذوفة، وحرف الندبة التي في أول قوله: وارزيتيه دليل على ذلك؛ لأنها مثل الذي في قولك: وازيداه. وهي مثل التي للنداء على حرفين" (٣).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٥٠١.

(٢) البيت من الكامل، لعبيد الله بن قيس الرقيات. في ديوانه: ٩٩، وسيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٢١، وبلا نسبة في: المبرد، المقتضب: ٤/ ٢٧٢.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤١٢- ٤١٣.

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ [1]

للدلالة على اسم الفعل (إيّه) بمعنى الاستزادة، وقال: "... فأما إيهٍ، بكسر الهمزة والهاء، فموضوعة للاستِزادة والاسْتِدْعاء، وأصلها ألا تُنَوَّن؛ لأنها غير متمكّنةٍ، وأنها لاستزادة المعرفة كالأعلام من الأسماء المبيّنة، مثل: دراكِ ونزالِ وهي مبنية على الكسر، لئلا يجتمع في آخرها ساكنان... فصار قوله إيهِ اسْمًا لأخبرنا بمنزلة الإخبار، كأنه قال لها: الإخبارَ عن أم سالم. ومن العرب من نَوَّنَهَا، فيقول: إيهٍ، وذلك إذا لم يقصد بالإخبار شيئا معروفا، ولكن إذا أراد استزادةً من الاستزدادات وخَبَرا من الأخبار؛ لأن التنوين من علامات التنكير؛ لأن النكِراتِ أمْكَنُ من المعارِف" [2].

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

(أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ) [3]

---

(١) البيت من الطويل، لذي الرمة. في ديوانه: ٧٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٨٢، وابن منظور، لسان العرب: (أيه) ١٣/ ٤٧٤، والبغدادي، خزانة الأدب: ٦/ ٢٠٨- ٢٠٩- ٢١٠- ٢٣٧- ١٠/ ١١٣- ١١٤، وبلا نسبة في: المبرد، المقتضب: ٣/ ١٧٩، والبغدادي، خزانة الأدب: ٦/ ٢٣٧.

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٤٦- ٢٤٧.

(٣) البيت من مشطور الرجز، لعبيد بن ماوية الطائي. في: ابن منظور، لسان العرب: (نقر) ٥/ ٢٣١، ولبعض السعديين في: سيبويه، الكتاب: ٤/ ١٧٣، وابن برّي، شرح شواهد الإيضاح: ٣٥٩، والزبيدي، تاج العروس: (نقر) ١٤/ ٢٧٨، وبلا نسبة في: أبي البركات الأنباري، الإنصاف: ٢/ ٦٠٢، وابن منظور، لسان العرب: (تجر) ٤/ ٨٩- (حلق) ١٠/ ٦٣، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٥٦٨، والأزهري، شرح التصريح: ٢/ ٣٤١، والسيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١١٤.

للدلالة على تحويل الرفع من الراء إلى القاف في (النَّقر)، ووضّح أنّ الوقف هو السبب في حدوث هذا التحول، وقال: "... فحول الرفع من الراء إلى القاف؛ لئلا يقف على المتحرك، وإنما يريد "النقْرُ" (١).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

أمَّا الإماءُ فَلا يَدْعُونَنِي وَلَدا إذا تَرامَى بَنو الإمْوانِ بالْعَارِ (٢)

للدلالة على جمع (أمة) على (إموان)، وأن المحذوف من المفرد هو الواو بدليل إثباتها في حالة الجمع، وقال: "... والأمَة أيضا ليست بفعْل، بسكون العين ولكنها على وزن فَعَلة، بتحريك العين، مثل: أب وأخ، والذاهِبُ منها لام الفِعْل، وهي واو، وهي: المَمْلُوكة من النِّساء، ووَاوُها تُردّ فيها، إذا جُمِعت أو صُغِّرت، فيقال: إموان، بكسر الهمزة، على فِعْلان وبضمها على فُعلان... وتجمع على الإماء أيضا، فترد فيها الواو، ولكنها قد وقعت، بعد ألف طرفا، فصارت همزة لاعْتِلَالها. وإذا صُغِّرت قيل: أُمَيّة، فتقلب واوها ياء؛ لوقوع ياء التصغير قبْلها؛ لأنها ساكنة. ويقال لِمَا دُون العَشْر مِن الإماء: آمٍ، على وزن أفْعُلٍ. كما يقال: أكْلُب، ولكنّ الواو تُقلَب ياءً ويُكْسَرُ ما قبْلها من أجْلها" (٣).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٥٢٧.

(٢) البيت من البسيط، للقتّال الكلابي. في ديوانه، (١٩٩٨م)، حققه وقدّم له إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت: ٥٤- ٥٥، وسيبويه، الكتاب: ٣/ ٤١٢- ٤٠٦، وابن منظور، لسان العرب: (أما) ١٤/ ٤٤، وبلا نسبة في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٢٤٨- ١٣٠٢.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢١٢.

ثانياً: نقل ابن درستويه أقوال بعض النحاة، في المسائل النحوية والتصريفية التي تعرّض لها من خلال استشهاده بالأبيات الشعرية، فنجده وافق النحاة في بعضها، وعارضهم في بعضها الآخر، وأسفر عن رأيه في كل منها، من ذلك:

- وافق ابن درستويه النحاة في مسألة جواز اكتساب المذكر المضاف إلى مؤنث تأنيثًا، وذلك إذا كان الأول جزءا من الثاني، وذكر قول سيبويه في هذا الشأن، وهو إلى جانب موافقته لرأي سيبويه أضاف شرطًا آخرَ، وهو: صحة الاستغناء بالمضاف إليه، وذلك في قول الشاعر:

لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ [1]

حيث قال: (تواضعت سُور المدينة)، جاء الفعل مؤنثًا (تواضعت)، وفاعله (السور) مذكر، فاكتسب (سور) التأنيث؛ لإضافته إلى المؤنث (المدينة)؛ لأن السور جزء من المدينة [2]. وقال ابن درستويه: "... فزعم سيبويه أنه إنما قال: "تواضعتْ سور المدينة" لأن السور بعض المدينة فلما أضافه إلى مؤنث هو منه أنّثه، كما قالوا: ذهبت بعضُ أصابعه، وهذا حسن كثير في العربية، ولكن يجوز أيضا أن يكون إنما قال تواضعتْ؛ لأنه جمع السور إلى الجبال وخَبّر عنها معا، وهي جماعة فأنث لذلك" [3].

---

(١) البيت من الكامل، لجرير. في ديوانه، (د.ت)، ط٣، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، وطبعة صادر، بيروت: ٩١٣، وابن دريد، جمهرة اللغة: ٧٢٣، وابن منظور، لسان العرب: (حرث) ٢/ ١٣٧- (سور) ٤/ ٣٨٥- (أفق) ١٠/ ٦، والبغدادي، خزانة الأدب: ٤/ ٢١٨، وبلا نسبة في المبرد، المقتضب: ٤/ ١٩٧.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب: ١/ ٥١.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٠٨- ٤٠٩.

- نقل ابن درستويه عن الفراء قوله في خفض نون (شتَّانَ) حين استشهد بقول الشاعر:

مـــن يَـــكُ ذا بـــتٍّ فهـــذا بتِّـــي مُقَـــــيِّظٌ مُصَـــــيِّفٌ مُشَـــــتِّي [١]

للدلالة على معنى (شَتّ) ومصدرها (شَتَّانَ)، وقال "... قد قال الفراء بخفض النون، وإن شئت: قلت شتان ما بينهما؛ فإن "شتان" مصدر على فَعْلان، من قولك: شتّ القومُ يشتُّون شتاتا. وشت شَعْبُهم، إذا تفرّقوا، وتشتتوا يتشتتون"[٢]، ثم عقّب على قول الفراء حينما استشهد بقول الشاعر:

شـــتّانَ هـــذا والعِنـــاقُ والنـــوْمْ والمَشـــرَبُ البـــارِدُ فـــي ظِـــلٍّ الـــدَّومْ [٣]

حيث أوضح ابن درستويه أنه لا يجوز استعمال اسم الفعل (شتّان) مع المفرد، فلا يُقال: (شَتَّان الرجُل)، وقال: "... وقول "الفراء" في كسر نون شتّان، إنما ذهب إلى المعنى، لما كان للاثنين، ظن أن "شتان" مثنى، فكسره، والعرب كلها تفتحه، ولم يسمع بمصدر مثنى، إلا إذا اختلف، فصار جنسين، وذلك أيضا قليل في كلامهم.

---

(١) البيت من الكامل، لجرير. في ديوانه، (د.ت)، ط٣، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، وطبعة صادر، بيروت: ٩١٣، وابن دريد، جمهرة اللغة: ٧٢٣، وابن منظور، لسان العرب: (حرث) ٢/ ١٣٧- (سور) ٤/ ٣٨٥- (أفق) ١٠/ ٦، والبغدادي، خزانة الأدب: ٤/ ٢١٨، وبلا نسبة في المبرد، المقتضب: ٤/ ١٩٧.

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٤٦- ٤٤٧.

(٣) البيت من الرجز، للقيط بن زرارة. في: المبرد، المقتضب: ٤/ ٣٠٥، وابن منظور، لسان العرب: (دوم) ١٢/ ٢١٥، والبغدادي، خزانة الأدب: ٦/ ٢٨٤، ولحاجب بن زرارة في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٤٦٨، وبلا نسبة في: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٥١٧.

ويلزم الفراء إن كان اثنين أن يقول فيه في موضع النصب والجر: شتَّين بالياء، وهذا لا يجيزُه عربيٌّ ولا نحويّ" (١).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

وَلِـــي نَفْـــسٌ أَقُـــولُ لَهَـــا إِذَا مَـــا تُنَـــازِعُنِي لَعَلّـــي أَوْ عَسَـــانِي (٢)

إذ وافق ابن درستويه رأي المبرد في أنّ (عسى) تُعد من الأفعال لا الحروف(٣)، وقال: "... أما قوله: عَسَيْت أن أفعل ذاك، فهو فعل ماض، فيه معنى تَرجٍّ وإشفاق" (٤)، كما أنّ ابن درستويه يرى وجوب فتح السين من (عسى) في حال الإفراد، والتثنية، والجمع، ولا يجوز -إطلاقًا- كسر السين من (عسى) سواء أُسندت (عسى) إلى ظاهر أو إلى ضمير، وأما ما سُمع عن العامة في كسرها السين من (عسى) فلا يؤخذ به؛ لأن هذه اللغة -من منظوره- شاذة ورديئة ولا يؤخذ بها، ولا يجوز -عنده- كسر السين من (عسى) إلا في حالة واحدة وهي إذا أُستعملت (عسى) بصيغة المستقبل فتقول: (يعسِي) بكسر السين. باعتبار أنّه قد يُستعمل (عسى) بصيغة المستقبل؛ لأن (عسى) غير متصرف ولم يأتِ منه سوى صيغة الماضي (٥). كما أنّ ابن درستويه يرى بأنّ أن (عسى) يعمل عمل (كان)، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبر (عسى)، مخالفًا قول سيبويه الذي يرى أنّ (عسى) إما أن يكون فعلًا متعدٍ، وهو

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٤٧- ٤٤٨.

(٢) البيت من الوافر، لعمران بن حطّان. في: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٧٥، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٧/١، والبغدادي، خزانة الأدب: ٥/ ٣٥٠، وبلا نسبة في المبرد، المقتضب: ٣/ ٧٢، والبغدادي، خزانة الأدب: ٥/ ٣٦٣.

(٣) انظر المبرد، المقتضب: ٣/ ٦٨.

(٤) ابن درستويه، المصدر السابق: ٤٢.

(٥) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح:٤٢- ٤٣.

بمنزلة الفعل (قارب)، فتصير (أنْ) والفعل في موضع نصب مفعولًا به، وإما أن يكون فعلًا لازمًا بمنزلة الفعل (دنا)، فتصير (أنْ) والفعل في موضع نصب على نزع الخافض، قال ابن درستويه: " والعرب ترفع بها الاسم، وتجعل خبرها أن والفعل، وهما في تأويل المصدر، ولا يجعلون خبرها المصدر نفسه، ولا اسمًا غيره، إلا أنه قد جاء في بعض أمثالهم: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا) فجعلوا الخبر ههنا المصدر بعينه" (١).

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الّذِي غَالَهُ فِي الْوُدِّ حَتَّى وَدَعَهْ(٢)

وهذا البيت شاهد على استعمال الماضي (ودَعه) شذوذًا؛ لأن المشهور أن العرب تركت استعمال الماضي والأمر والمصدر واسم الفاعل من المضارع (يدع)، واستبدلوا (وَدَعَ) بـ(تَرَكَ)، وبذلك فإنّ استعمال الماضي (وَدَع) في البيت شاذًا لا يُقاس عليه.

أمّا النحاة فقد اختلفوا في جواز استعمال (وَدَعَ) بين منع ما أُهمل عن العرب، وجواز استعمال المُهمل عن العرب، فسيبويه منع ذلك (٣)، بينما ابن درستويه يرى جواز ذلك طالما سُمع عن العرب استعمال الماضي (وَدَعَ). قال ابن درستويه: "... واستعمالُ ما لَمْ تَستعملْه العربُ من ذلك غيرُ خطأ. بل هو في القياس الوَجْهُ، وهو في الشِّعْر أحسنُ منه في الكلام؛ لِقِلّة اعْتياده؛ لأن الشِّعْر أيضا أقلُّ استِعْمالا من الكلام" (٤).

---

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٢.

(٢) البيت من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي. في ملحق ديوانه: ٣٥٠، وابن جني، المحتسب: ٢/ ٣٦٤.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥.

(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٦٠- ٢٦١.

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

لِكُــلُّ أخِــي عَــيْشٍ وَإِنْ طَــالَ عُمُــره دُوَيْهِيَــــةٌ تَصْــــفَرُّ مِنْهَــــا الأَنَامِــــلُ [1]

للدلالة على (الدُوِيهيَة) تصغير (الداهية) وهي من معاني الموت، وقد وافق قول البصريين في أن التصغير يُراد منه التحقير، بخلاف الكوفيين الذين قالوا: إنّ التعظّيم من دلالات التصغير، وأنّ (الدُوِيهيَة) في البيت الشعري تشير إلى التعظّيم والتهويل، لا التحقير، إذ لا داهية أعظم من الموت الذي تصفّر منه الأظافر [2].

ثالثاً: يظهر لنا من خلال تتبع منهج ابن درستويه في الاستشهاد بالأبيات الشعرية التي وردت عند علماء اللغة كشواهد نحوية وتصريفية، وطريقته في التعاطي معها فهي من منظوره في (تصحيح الفصيح) شواهد لغوية تخدم الدلالة، لذلك من الطبيعي أن يكون موضع الاستشهاد عنده يختلف عن موضع الاستشهاد عند النحاة، فنجده لا يتطرق إلى الأحكام النحوية والتصريفية المتعلقة بالأبيات المُستشهد بها على ما تتضمّنه –بعضها– من قضايا نحوية مشهورة، ويكتفي بإيراد الشاهد الشعري في سياقه اللغوي، لإيضاح الدلالة، وتفسير المعاني في سياقاتها المختلفة، وتعرض إلى بعض المسائل النحوية والتصريفية، مُسفرًا عن بعض آرائه، ومُوافقًا بعض العلماء، أو مُعارضًا لهم، كلّ ذلك وفق ما يقتضيه الهدف الذي من أجله صنع مؤلَّفه (تصحيح الفصيح)، حيث صرّح في مقدمته بذلك، وقال: "... فشرحنا لمن عُنِيَ بحفظه معاني

---

(١) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري. في ديوانه: ٢٥٦، وابن دريد، جمهرة اللغة: ٢٣٢، وابن منظور، لسان العرب: (خوخ) ٣/ ١٤، والبغدادي، خزانة الأدب: ٦/ ١٥٩– ١٦٠– ١٦١، وبلا نسبة في: أبي البركات الأنباري، الإنصاف: ١/ ١١٣، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١٨١، والسيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٣٧٨.

(٢) انظر أبي البركات الأنباري، الإنصاف: ١/ ١١٣.

أبنيته، وتصاريف أمثلته، ومقاييس نظائره، وتفسير ما يجب تفسيره؛ من غريبه، واختلاف اللغات فيه، دون ما لا يتعلق به، وبينا الصواب والخطأ منه، ونبهنا على مواضع السهو والإغفال من مؤلفه؛ لتتم فائدة قارئه، وتكثر المنفعة له فيه، ويعرف كثيرًا من علل النحو، وضروبًا من الأبنية، وتصاريف صحيح اللغة ومعتلها، ووجوهًا من المجازات والحقائق، والتشبيهات والاستعارات المؤدية إلى علم كثير من كتاب الله عز وجل، وكلام رسول الله صلى الله عليه، وسائر مخاطبات بلغاء العرب وشعرائها، والله عز وجل موفقنا لذلك كله، وله الحمد كثيراً" (١)، وقال في موضع آخر: "وأما غريبه ومعانيه، فإنا مفسرون كل كلمة ذكرها فيه ثعلب، وغير متجاوزين ذلك إلى ما شاركها في اللفظ دون المعنى، أو اتصل بها في الاشتقاق؛ لئلا نخرج عن غرض هذا الكتاب، أو نطيله، على الناظر فيه، إن شاء الله" (٢)، وذلك سعيًا منه في الالتزام بالمنهج وفق الهدف الذي وضعه لنفسه في (تصحيح الفصيح).

وفي هذا الإطار يمكننا أنّ نرى ابن درستويه ممثلًا المدرسة البصرية كأحد روّادها الذين اعتدّوا بأصولها، فقد اعتمد ابن درستويه على القياس في تناوله بعض المسائل النحوية والتصريفية، ولكنّه –في الوقت نفسه– لم يغفل السماع، فظهرت له آراء مستندة إلى القياس كما ظهرت له آراء مستندة إلى السماع، من ذلك:

- أنّه استشهد بقول الشاعر:

فلمّا جَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكْتِئابُها (٣)

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٢.

(٢) ابن درستويه، المصدر السابق: ٣٩.

(٣) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي. في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٢٤٨– ١٣٣٤، وابن جني، المحتسب: ١/ ١١٨. وابن منظور، لسان العرب: (أيم) ١٢/ ١٤– (جلا) ١٤/ ١٤٩.

للدلالة على معنى (الجلاء): أي الطرد والإبعاد، وللبيت رواية أخرى بالنصب على الفتح للجمع (ثُباثًا)، وقد أوضح النحاة أنّ من العرب من ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إما مطلقًا، أو لأنه معتل الآخر، ومذهب البصريين الكسر المُطلق في نصب جمع المؤنث السالم، وخالفهم في ذلك الكوفيين؛ لأنهم يجيزون الكسر أو الفتح في نصب جمع المؤنث السالم، وقد استشهد ابن درستويه بالبيت برواية النصب على الكسر (ثُباتٍ) وفق القياس البصري في نصب جمع المؤنث السالم [١].

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الّذِي غَالَهُ فِي الْوُدِّ حَتَّى وَدَعَهْ [٢]

أجاز ابن درستويه استعمال الماضي من (يَدع)؛ مُستندًا على السماع، فقد سُمع عن العرب استعمال (وَدَعَ)، وإنّ أهملوا هذا الاستعمال فيما بعد، فإنّه لا يمكن إنكاره، وعدم الأخذ به [٣]، وهو بهذا الرأي يخالف رأي سيبويه رائد المدرسة البصرية [٤].

رابعًا: تبيّن من خلال دراسة الشواهد الشعرية في الفصلين الأول والثاني أن بعض الشواهد الشعرية التي أوردها ابن درستويه تمثّل شاهدًا لغويًا مزدوجًا، إذ استشهد به النحاة من قبل في بيان حكم نحوي، في حين استشهد به ابن درستويه في سياق صرفي، من ذلك:

---

(١) انظر أبي حيّان، التذييل والتكميل: ١/ ١٢٥.

(٢) سبق تخريج البيت في هذا البحث.

(٣) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٦٠.

(٤) انظر سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥.

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

ويْـلِ مِّهَـا فـي هَـوَاءِ الجَـوِّ طالبـةٌ ولا كَهَـذا الـذِي فـي الأرضِ مَطْلُـوبُ [١]

استشهد النحاة بالبيت على جواز حذف اسم (لا) النافية؛ لغرض التخفيف في حال كثرة الاستعمال، نحو: (لا عليك) أي: لا بأس عليك. و(كالعَشَيَّةِ عَشيّةٌ) أي: لا عشيّة كالعشيّة الليلة. وكذلك الحال في قول الشاعر: (كهذا الذي في الأرض) أي: لا شيء له كهذا الذي في الأرض [٢]، في حين استشهد به ابن درستويه في سياقين صرفيين: أولهما: في مسألة حذف الهمزة من (أم) [٣]. وثانيهما: في بيان حكم الهاء في كلمة (أمهات) وبيان هل هي أصلية أو زائدة [٤].

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

يَـا حَـارِ لا تَجْهَـلْ علَـى أَشْـيَاخِنَا إِنَّـا ذَوُو السَّـوْراتِ والأَحْـلاَمِ[٥]

وقد جاء البيت الشعري شاهدًا لغويًّا متعدّد الأغراض عند النحاة والصرفيين، إذ مثّل شاهدًا نحويًّا على ترخيم المنادى المفرد الخالي من هاء التأنيث، كما في قول

---

(١) البيت من البسيط، لامرئ القيس. في: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٤، وابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١١٧، والبغدادي، خزانة الأدب: ٤/ ٩٠- ٩١- ٩٢، وبلا نسبة في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٩٩٨، وابن منظور، لسان العرب: (ويا) ١٥/ ٤١٨.

(٢) انظر سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٤. وابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١١٧. البغدادي، خزانة الأدب: ٤/ ٩٠.

(٣) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٠٤.

(٤) انظر ابن درستويه، المصدر السابق: ٢٠٧.

(٥) البيت من الكامل، للمهلهل بن ربيعة. في: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٥١، وابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٢٢.

الشاعر: (يا حارِ) في موضع (يا حارث)، وهو نوع من الترخيم يُحذف فيه الحرف الأخير من المنادى، نحو: (يا عام) في (يا عامر). واستشهد ابن درستويه بالبيت نفسه على مسألة صرفية تتعلق ببناء المصدر من (حَلُم)، وهو (الحِلْم)، وجمعه (أحلام) و (حُلوم)، وذلك في سياق حديثه عن دلالة (الحُلم) واشتقاقه [١].

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

سَــقَا اللهُ أمْواهًــا عَرَفْــتُ مَكانَهَــا جُرابًــا ومَلْكُومًــا وَبَــذَّرَ والْغَمْــرَا[٢]

جاء البيت شاهدًا على الاسم الممنوع من الصرف لعلتين: العلمية ووزن الفعل، وذلك في اسم (بذّر)، وهو موضع ماء مشهور في أيام العرب، وكذلك الأسماء الأخرى الواردة في البيت مثل (جرابًا) و(ملوكًا)و(الغمرا)، وكلها أسماء مواضع، قصد بها الشاعر الدعاء لأهلها. وقد مُنع (بذّر) من الصرف لأنه على وزن الفعل (بَذَر). وعلى صعيد آخر، استشهد ابن درستويه بالبيت على دلالة جمع (ماء) على (أمواه)، موضحًا صيغة جمعها على مثال جمع الكثرة (مياه)، وفي جمع القلّة (أمواه) [٣].

- استشهد ابن درستويه بقول الشاعر:

تَجــاوَزْتُ أحْرَاسًــا إلَيْهــا وَمَعْشَــرًا عَلَــيَّ حِرَاصًــا لَــوْ يُسِــرُّون مَقْتَلِــي[٤]

---

(١) انظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٢٢٠.

(٢) البيت من الطويل، لكثيِّر عزَّة. في ديوانه: ٥٠٣، وابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١٧٠، وابن منظور، لسان العرب: (بذر) ٤/ ٥١، والبغدادي، خزانة الأدب: ٢/ ٣٥٥.

(٣) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٤٣٢.

(٤) البيت من الطويل، لامرىء القيس. في: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٧٣٦، وابن منظور، لسان العرب: (شرر) ٤/ ٤٠٢، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٢٦٥، والبغدادي، خزانة الأدب: ١١/ ٢٣٨- ٢٣٩.

والبيت شاهد نحوي على مجيء (لو) حرفًا مصدريًا بمنزلة (أن)، لكنه لا ينصب، كما في قوله: (لو يسرُّن)، حيث جاء المصدر المؤول من (لو، والفعل) بدل اشتمال مجرور من الضمير في (عليهن). واستشهد ابن درستويه بالبيت على مسألة دلالية في بناء الأفعال، مبينًا أن صيغة (تَفَاعل) لا تختص بالمشاركة بين اثنين فقط، بل قد تأتي من الواحد وغيره [١].

وهذا يدل بوضوح على عمق دقة ابن درستويه العلمية واهتمامه البالغ بتتبع الظواهر اللغوية واستقصاء دلالاتها المتنوعة، بما يضمن صفاء اللفظ وصحة المعنى، ويعزز توثيق فصاحة الألفاظ وصحة نسبتها. ويتجلى من ذلك عظيم المكانة التي أولاها للشاهد الشعري، إذ استطاع من خلاله توظيف الشاهد الواحد في معالجة قضايا متعددة من فروع علم اللغة، فجاء الشاهد الشعري عنده وسيلة جامعة بين النحو والصرف والدلالة، تخدم تقريب المعنى وتوضيح أوجه الاستعمال الفصيح في كلام العرب.

****

(١) ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ٣٨٩.

الخاتمة

أثبت البحث أن ابن درستويه قدّم منهجًا لغويًّا رصينًا يوحّد بين النحو والصرف والدلالة في إطار عملي تطبيقي، مما أسهم في حفظ الفصاحة العربية وتوثيق الاستعمال الصحيح، وجعل منه مرجعًا بارزًا في التراث اللغوي. وقد خلص البحث إلى **النتائج الآتية**:

- اعتمد ابن درستويه على الشاهد الشعري بوصفه وسيلة أساسية لإثبات فصاحة الألفاظ وتفسير معانيها، مقدمًا الجانب الدلالي على النحوي والتصريفي.
- ميّز منهجه الحرص على سياق الشاهد، إذ أورد أحيانًا الأبيات السابقة أو اللاحقة لتكتمل الصورة الدلالية.
- أبدى ابن درستويه عناية خاصة بضبط الألفاظ موضع الاستشهاد من خلال الحركات، والأمثلة، وذكر الأوزان، والهجاء.
- تعامل مع الشواهد النحوية والتصريفية بانتقائية، يوجز أحيانًا ويفصّل أحيانًا أخرى، ويعرض آراء النحاة، مع ترجيح ما يراه صائبًا.
- جمع في منهجه بين السماع والقياس، ممثلًا المدرسة البصرية مع قدر من المرونة في الأخذ بما سمع عن العرب وإن قلّ استعماله.
- وظّف بعض الشواهد في أكثر من غرض لغوي، ما يعكس عمق استيعابه وثراء منهجه.

****

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأزهري، محمد بن أحمد، (١٩٦٤م)، تهذيب اللغة، ط١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر.
- الأشعري، أحمد بن داود المزجاجي، (٢٠٠٧)، الوجيز في طرق البحث العلمي، ط١، دار خوارزم، جدة.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (د.ط)، تأليف محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، (١٩٩٧م- ٢٠٢٤م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط١، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
- الأنصاري، ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد، (١٩٨١م)، تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، ط١، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت.
- ـــــــــــــــــــ (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (د.ط)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- ـــــــــــــــــــ (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٦، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.

- بدوي، عبد الرحمن، (١٩٧٧م)، مناهج البحث العلمي، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط٤، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن برّي، عبد الله، (١٩٨٥م)، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، (د.ط)، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش، مراجعة مهدي علّام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (٢٠٠٣م)، السنن الكبرى، ط٣، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التطاوي، عبد الله، (٢٠٠٥م)، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، بيروت.
- الجمحي، أبو عبد الله، محمد بن سلّام بن عبيد الله، (د.ت)، طبقات فحول الشعراء، (د.ط)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، ط٤، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ـــــــــــــ (١٣٦٨هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د.ط)، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.
- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، (١٩٩٣م)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط١، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

- ابن خالكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، (١٩٠٠م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (د.ط)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد، (٢٠٠٤م)، تصحيح الفصيح، (د.ط)، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- ابن دريد، محمد بن الحسن، (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة، ط١، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله بن أحمد بن عثمان، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، سير أعلام النبلاء، ط٣، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (د.ت)، طبقات النحويين واللغويين، ط٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- الزبيدي، محمد مرتضى، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ومطبعة مكتبة الحياة، بيروت.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (د.ت)، إصلاح المنطق، (د.ط)، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (١٩٨٤م)، الأنساب، (ط١)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، (د.ت)، المخصص، (د.ط)، المكتب التجاري، بيروت.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، الكتاب، ط٣، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٩٨٩م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ط١، حققه وشرحه محمود فجال وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق.
- ـــــــــــ ٢٠٠٥م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ـــــــــــ (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (د.ط)، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (١٤٢٣هـ)، الشعر والشعراء، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة.
- القفطى، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، انباه الرواة على أنباه النحاة، ط١، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، (١٩٨١م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ط٥، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل.
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله أبو نصر، (١٩٩٠م)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني والأنساب، ط١، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الفاضل، ط٣، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- المخزومي، مهدي، (١٩٥٨م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، (د.ط)، دار صادر، بيروت.
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي، (١٩٩٣م)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ط١، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (١٩٩٧م)، الفهرست، ط٢، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، (٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الدواوين:

- الأبرص، عبيد، (١٩٨٣م)، ديوان عبيد الأبرص، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، وطبعة البابلي الحلبي، (١٩٥٧م)، ط١، بتحقيق حسين نصار، البابلي الحلبي.
- الأنصاري، عبد الرحمن حسان بن ثابت، (١٩٧١م)، شعر عبد الرحمن بن حسان، ط١، جمعه وحقّقه مكيّ العاني، بغداد.
- جندل، سلامة، (١٩٨٧م)، ديوان سلامة بن جندل، ط٢، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أبو حَزْرَة، جرير بن عطية الكلبي التميمي، (د.ت)، ديوان جرير، ط٣، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، وطبعة دار صادر، بيروت.

- الحطيئة، جرول بن أوس، (١٩٨١م)، ديوان الحطيئة، (د.ط)، شرح أبي سعيد السكّريّ، دار صادر، بيروت.
- الحميري، يزيد بن مفرّغ، (١٩٨٢م)، ديوان المفرّغ، ط٢، جمع وتنسيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الخزاعي، كثيِّر عزَّة بن عبد الرحمن بن الأسود، (١٩٧١م)، ديوان كثيِّر عزَّة. ط١، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت.
- الدؤلي، أبو الأسود، (١٩٨٢م)، ظالم بن عمرو بن سفيان، ديوان أبي الأسود الدؤلي، ط١، تحقيق محمد حسن آل ياسين، (د.ن).
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (١٩٨٢م)، ديوان ذي الرمة، ط١، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- الرقيات، عبيد الله بن قيس، (١٩٨٦م)، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، (د.ط)، تحقيق وشرح محمد بن يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
- العامري، لبيد بن ربيعة، (١٩٨٤م)، ديوان لبيد بن ربيعة، ط٢، تحقيق إحسان عبّاس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.
- العجاج، رؤبة، (١٩٨٠م)، ديوان رؤبة بن العجاج، ط٢، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الكلابّي، عبد أو عبيد الله بن محبّب أو مجيب، (١٩٩٨م)، ديوان القتّال الكلابّي، (د.ط)، حقّقه وقدّم له إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت.
- القرشي، إبراهيم بن هرمة، (دت)، شعر إبراهيم بن هرمة (ديوان ابن هرمة)، (د.ط)، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.